الاسم

سايح فطيمة

عنوان المداخلة

دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجاً

27 و 28 نوفمبر 2018

عنوان الملتقى

تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات

النوع

مداخلة

اللغة

عربية

ملخص

تعتبر التجربة الماليزية في التنمية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، فدولة ماليزيا نهضت و قفزت باقتصادها قفزة نوعية في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الماضية بحيث استطاعت التوفيق بين اتجاهين اثنين و هما الاندماج في اقتصاديات العولمة و الثاني الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني.

فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة بدرجة كبيرة إلى اكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

و هذا ما جعل هذه التجربة التنموية الماليزية تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاقة اقتصادية رائدة يُحتذى بها على الصعيد العالمي، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه وأديانه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات حيث لعب القطاع العام دور جوهري.

و يعد برامج التحول الاقتصادي في ماليزيا من أفضل التجارب العالمية في بناء الخطط

الاقتصادية التنموية وتأثيرها المباشر في تقدم الشعوب. بحيث وضعت الحكومة الماليزية ميزانية قدرها حوالي 280.25 مليار رينجيت ماليزي للتنمية الاقتصادية لسنة 2018.

جامعة لونيسي علي البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية

الملتقى الدولي العلمي الأول حول:

تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات

27 و 28 نوفمبر 2018

دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة

التجربة الماليزية أنموذجاً

الأستاذة سايح فطيمة
دكتورة المركز الجامعي لغيليزان

sfatima142009@gmail.com

محور المشاركة: السابع: دراسة استراتيجيات و التجارب الناجحة في تطوير القطاع و تقييم امكانية تبنيها و تطبيقها في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المقدمة:

تعتبر التجربة الماليزية في التنمية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، فدولة ماليزيا نهضت و قفزت باقتصادها قفزة نوعية في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الماضية بحيث استطاعت التوفيق بين اتجاهين اثنين و هما الاندماج في اقتصاديات العولمة و الثاني الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني.

فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة بدرجة كبيرة إلى اكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

و هذا ما جعل هذه التجربة التنموية الماليزية تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاقة اقتصادية رائدة يُحتذى بها على الصعيد العالمي، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه وأديانه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات حيث لعب القطاع العام دور جوهري. و يعد برامج التحول الاقتصادي في ماليزيا من أفضل التجارب العالمية في بناء الخطط الاقتصادية التنموية وتأثيرها المباشر في تقدم الشعوب. بحيث وضعت الحكومة الماليزية ميزانية قدرها حوالي 280.25 مليار رينجيت ماليزي للتنمية الاقتصادية لسنة 2018.

و تتمحور الإشكالية في السؤال التالي:
ما مدى مساهمة القطاع العام الماليزي في التنمية الاقتصادية؟

فرضية البحث:
يساهم القطاع العام الماليزي في التنمية الاقتصادية.

هدف البحث:
يهدف البحث إلى بيان ودراسة وتحليل التجربة التنموية في ماليزيا على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبيان واقع الاقتصاد الماليزي قبل وبعد تجربة التنمية وإمكانية الاستفادة منها.

منهجية البحث
في هذا البحث سنبين الدور الذي يلعبه قطاع العام في التنمية الاقتصادية و هذا بالاعتماد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات الموجودة في التقارير المقدمة وسنعتمد في تحليلنا للجداول و المعطيات على برنامج EXCEL.

هيكل البحث: قسم البحث إلى محورين أساسيين تناول الأول منهما مفاهيم حول التنمية الاقتصادية و في المحور الثاني تطرقنا إلى التجربة التنموية الماليزية وتضمن واقع الاقتصاد الماليزي قبل وبعد التجربة وتضمن أيضاً البرامج التنموية الماليزية إضافة إلى عوامل نجاح التجربة في ماليزيا وتناول أيضاً مساهمة قطاع العام في التنمية الاقتصادية.

المحور الأول:- مفاهيم حول التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة.
المحور الثاني:- دور القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

المحور الأول:- مفاهيم حول التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة

1. تعاريف حول التنمية الاقتصادية:

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[1]"، في حين يعرفها "جيرالد مايير" التنمية الاقتصادية بأنَّها "العملية التي يرتفع

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية،) ،(2005ط،1، ص. 11.

بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن[2]." وتعرف التنمية الاقتصادية أيضاً على أنها العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية. "وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[3]." وحسب ميشيل تودارو "التنمية "تعني قدرة الاقتصاد القومي –والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة- على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5%و 7%أو أكثر من ذلك".[4] وبالتالي التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة[5]".

فالتنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول تدريجيا البطالة والفقر والجهل والمرض ومختلف الأوبئة، فهي إذن "العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن".[6]

2. أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية ثلاث أهداف جوهرية يمكن تلخيصها كما يلي:[7]

1. توفير الحاجات الأساسية: استمرار الحياة الأفراد يتطلب توفير و تلبية حاجات أساسية كالغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وان التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة الإنسان.

2. رفع مستوى معيشة الأفراد: لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلاَّ بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.

3. توفير الحرية: تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتفادي العبودية والاعتمادية وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها.

4. الحفاظ على البيئة: إنَّ تحقيق رفاهية الأجيال الحالية يجب أن لا تكون على حساب استنزاف الموارد الطبيعية الخاصة بالأجيال المستقبلية.

---

[2] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتجيات التنمية، ط ،2دار هومة، الجزائر، ،1997ص. 50.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ،2000ص، 499.

[4] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ،2006ص ص.50-51.

[5] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتجيات التنمية، ط ،2دار هومة، الجزائر، 1997، ص. 51.

[6] علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية. دراسات في التنمية والتعامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985.ص ص. 370-372.

[7] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991 ص، 113. و ايضاً ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص.55-58 .

حيث توسعت أهداف التنمية الاقتصادية لتشمل ما يسمى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتمثل في ثماني أهداف وهي[8]:

- ✓ القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- ✓ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- ✓ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ✓ تقليل وفيات الأطفال.
- ✓ تحسين صحة الأمهات.
- ✓ مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.
- ✓ ضمان الاستدامة البيئية.
- ✓ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

3. تعريف التنمية المستدامة

ساعد ظهور مصطلح التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فمكنت التنمية المستدامة بذلك من إشراك ثلاث مجالات وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبالتالي تمكنت من الإجابة على تساؤل رئيسي يكمن في: كيف يتم تحقيق النمو الذي يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويحقق العدالة المنشودة في المجتمع. ولقد تعددت واختلفت التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة لكن جلها يركز على ثلاث جوانب أساسية في التنمية وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تعرف بأنها "عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، التي تضمن ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الإنجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية[9]. فهي العملية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الأجيال الحاضر مع مراعاة الحقوق الأجيال قادمة في المعيشة[10]. كما تعرف على أنها عملية متعددة الأبعاد تقوم على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، فالإنسان ملزم بتنمية الموارد مع مراعات الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال القادمة، وصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للبشر.[11] وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية CMED سنة 1987 بأنها: " التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة[12]"

4. مبادئ التنمية المستدامة:

تتمثل أهم المبادئ التي تتبناها التنمية المستدامة فيما يلي:

-تحديد الأولويات بعناية؛

---

[8] الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ،2015نيويورك، ،2015ص ص. 4-8.

[9] صالح صالحي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، يومي 8/7 أبريل 2008، عين مليلة، ص،85.

[10] موسشيت دوجلبس، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة: بياء شايف، مصر، الدار الدولية للبستثمارات الثقافي، ط1 ،2000 ، ص. 17.

[11] نعمون وهاب و عناني ساسية، "دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة صندوق الزكاة الجزائري-"، ملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة فى الاقتصاد الإسلامى، جامعة قالمة يومى 3 و 4 ديسمبر 2012، ص. 206.

[12] سيرج لاتوس، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل، تر.ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ،2007، ص.48.

-الاستفادة من كل دولار؛
-اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛
-استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكنا؛
-الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛
-اشتراك كل فئات المجتمع؛
-تحقيق الارتباط بين الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتع ناو من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
-التركيز على حماية البيئة أي إدخال البعد البيئي في كل خطط التنمية من البداية.[13]

5. أهداف التنمية المستدامة:

كما نجمل أهم أهدافها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1):أهداف التنمية المستدامة

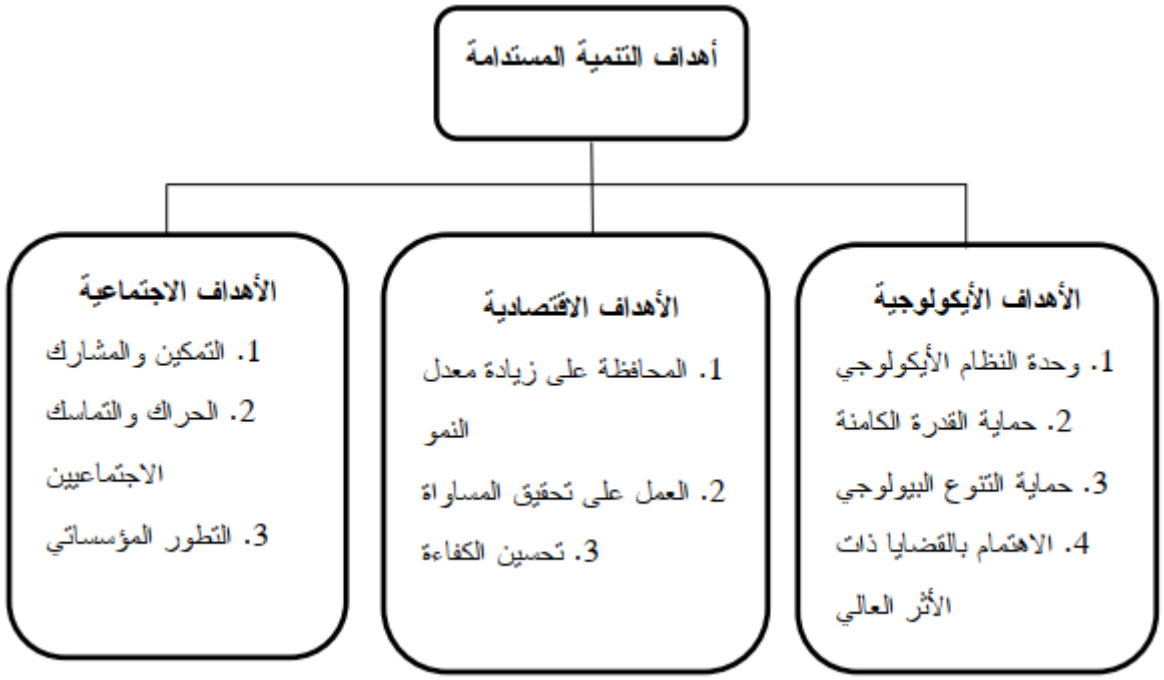

المصدر: دوغلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة: 1993 م، ص. 72.

المحور الثاني:- دور القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية الاقتصادية في النهوض الاقتصادي لافتة للإنتباه للعالم أجمع بما تتميز به من ابتكارات في الأصعدة كافة وهي تجربة تستحق الاستشراف من قبل الدول جمعاء. حيث نجحت تسجيل نفسها ضمن نمور آسيا الواعدين, حيث كان اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على إنتاج المطاط والقصدير، غير أنها سجلت قفزة كبيرة في الفترة من 1965 إلى 1985، ونجحت في تنويع مصادر دخلها. تعمل ماليزيا منذ استقلالها في نهاية الستينيات

[13] شنبي صورية، 2017، مفاهيم حول التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص. 3.

وحتى اليوم تعمل على تنويع مصادرها، وعدم المكوث على إنتاج سلعة واحدة، بجانب استغلال كل مصدر في الطبيعة. ومن هنا فإنها تحقق سنويا النمو الاقتصادي. فماليزيا تنتج ما يقارب من 600 ألف برميل نفط يوميا[14]، إلا أنها دخلت في معترك إنتاج العديد من السلع والمنتجات التي مصدرها الزراعة والصناعة، بجانب استغلالها للإمكانات السياحية التي تتمتع بها.[15]

و اعتمدت ماليزيا في تنفيذ خططها التنموية على النقاط التالية:

1. اهتمت بالتعليم و جعلت اليابان أول حليف لها في التنمية الاقتصادية.
2. جذب الاستثمارات الأجنبية و توجيه الأنظار نحو ماليزيا.
3. الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة و التدريب عليها و الاعتماد على اللغة الانجليزية.
4. الاهتمام بالصناعة و بالتكنولوجيات الحديثة.
5. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
6. انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
7. الاهتمام بالنفقات المخصصة للمشروعات الكبرى كالبنى التحتية و الهياكل القاعدية و غيرها.
8. اعتماد على الموارد الداخلية في توفير رأس المال لتمويل الاستثمارات.[16]
9. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.[17]
10. أخذ اليابان كنموذج يُحتذى به ويُسار على مساره.[18]

1. التعليم:

في 2014 تم تخصيص حوالي 264.2 مليار رينقت ماليزي للموازنة العامة حيث وجهت لقطاع التعليم الذي عُرفت ماليزيا بالإهتمام به خلال العقدين الأخيرين، حوالي 21% من الميزانية العامة، وذلك بواقع 54.6 مليار رينقيت لتطوير وتعزيز القطاع التعليمي في ماليزيا

---

[14] حيدر اللواتي، نموذج ماليزيا التنموي، 17 مايو 2017، على الانترنت: https://lusailnews.qa/opinion/17/05/2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 اكتوبر 2018، على الساعة 13 سا.

[15] نشرة مال وأعمال، 2018، كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية؟ على الانترنت : http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_24935.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 31 جويلية 2018 ، على الساعة 13 سا و 40 دقيقة.

[16] محمد صادق اسماعيل، 2014، التجربة الماليزية ... مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية، دار النشر العربي للنشر و التوزيع، الطبعة 1، القاهرة، مصر، ص. 52.

[17] نشرة مال وأعمال، 2018، المرجع سبق ذكره.

[18] الحمودي، سعد بن محمد، 2015، الحرية بلا ثوره، دار مدارك للنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تأكيداً من قبل الحكومة على أهمية التعليم. ومن ميزانية التعليم نفسها تم تخصيص 600 مليون رينقت للمنح البحثية في المؤسسات العامة للتعليم العالي. وتعتزم حكومته على تنفيذ خططها ومشاريعها في التعليم للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة علمياً في غضون الـ15 عاماً القادمة حسب قوله. وقال ان موازنة التعليم تشتمل على تعزيز أساليب التدريس والكفاءات التعليمية وتحسين الجودة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في النظام التعليمي. ان السياسة التعليمية في ماليزيا تحظي بإهتمام الحكومة التي تتبنى تنمية الموارد البشرية من اجل زيادة الانتاجية، وخصوصاً منذُ رفعت ماليزيا شعار "جودة التعليم للجميع" وتوجهها لمواكبة التكنولوجيا والتطور الاقتصادي ونشوء بيئة اقتصاد عالمية.

إنَّ الحكومة الماليزية حرصت منذ أخذت البلاد استقلالها في عام 1957م على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً، وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4% سنوياً من الميزانية العامة للدولة أي ما يعادل 52 مليار رنجيت والجدول التالي يوضح النفقات الحكومية المركزية على التعليم بالدولار الأمريكي (1996م –2000م).

الجدول رقم (1): النفقات الحكومية المركزية على التعليم (بالدولار الأمريكي) 1996م – 2000م

نوع الإنفاق	1996م	2000م
إجمالي النفقات العامة على التعليم	2.9 مليار	3.7 مليار
إجمالي النفقات على التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	21.7 %	23.8%
العائد السنوي نظير تكلفة الطالب :		
المدرسة الابتدائية	318	408
المدرسة الثانوية	448	597
المدرسة الفنية والمهنية	1606	2160

المصدر: http://zedni.com،
تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2018، على الساعة 9سا و 51 د.

وركزت ماليزيا جهودها منذ استقلالها عام 1957 على ميدان التعليم باعتباره قطاعا محوريا ومحركا لكل القطاعات الأخرى. فعملت ماليزيا بجد وعزم تحت شعار: ازرع تعليما قويا تحصد اقتصادا قويا، فكانت النتيجة نظاما تعليميا فعالا واقتصادا تنافسيا. كل ذلك ما هو إلا انعكاس طبيعي لاستثمار الدولة في الإنسان ورصد اعتمادات مالية سخية لتطوير التعليم والبحث العلمي وفق أحدث المعايير العلمية والعالمية فكانت الحصيلة مشجعة جدا:

- ✓ 99 % من الأطفال لم تفتهم فرصة التمدرس.
- ✓ 90 % من المدارس مرتبطة بشبكة الإنترنيت منذ 1999 وتم وضع خطة لإدخال حاسوب وانترنيت إلى كل فصل دراسي في إطار مشروع المدرسة الذكية، حيث لكل طالب او تلميذ كتاب (قوقل كروم) كتاب الكتروني عوض المحفظة اليدوية.

تمكنت ماليزيا من بلورة فلسفة وطنية للتربية واضحة المعالم تؤطرها منظومة قيم إسلامية نابعة من إرادة سياسية قوية للنهوض والتقدم عبر بوابة التعليم. بشكل عام يهدف التعليم بماليزيا إلى:

- ✓ إعداد مواطن نشيط، منتج وقادر على مواجهة تحديات العصر.
- ✓ إعداد الفرد إعدادا شاملا متوازنا عقليا، روحيا، عاطفيا وجسديا.
- ✓ إعداد الفرد ليتحمل مسؤولية التنمية الوطنية وتحقيق رخاء الأسرة والمجتمع والوطن ككل.

و يتم تطوير المناهج التربوية باستمرار من طرف مركز تطوير المناهج بوزارة التربية بهدف بناء المواطن الماليزي بناء متوازنا روحه القيم الإسلامية والوطنية وكذلك إنتاج قوة عاملة مدربة وماهرة.

استطاعت الدولة أن تخفض نسبة الأمية في البلاد من 47 % سنة 1970 إلى 06 %فقط سنة 2000 لتصل إلى اقل من 1 % في سنة 2017 مثلما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور معدلات الأمية

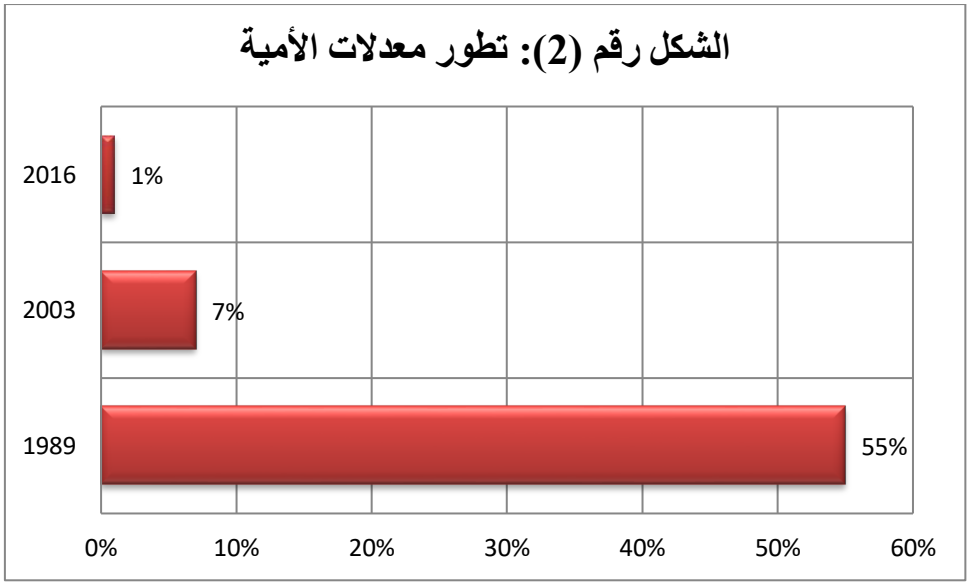

المصدر: Research and development expenditure (% of GDP)". World Bank.اطلع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2018، على الساعة 10 سا و 30 دقيقة.

تتولى وزارة التعليم العالي إدارة التعليم بماليزيا من خلال جامعات وطنية، وتسيير فروع لجامعات أجنبية ومعاهد عليا. و تعتبر بعض الجامعات الماليزية من بين 1000 جامعة الأفضل في العالم.

أما البحث العلمي فلا يتبع لوزارة التعليم العالي، بل لوزارة العلوم والتكنولوجيا. بلغت النفقات على البحث العلمي حوالي 650 مليون دولار سنة 2002 رغبة من الدولة في إرساء أسس متينة للتنمية الاقتصادية يلعب فيها التعليم والبحث العلمي دورا محوريا. هكذا فإن 68.6 % من تلك النفقات تصرف على البحوث التطبيقية،و 23 % على البحوث التجريبية فيما الباقي (8.4 %) يصرف على البحوث الأساسية.

هناك قطاعات معينة تستفيد من قدر كبير من التمويل: علوم الهندسة، تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، التكنولوجيا التطبيقية. بفضل الشراكة المتينة بين الدولة والقطاع الخاص وقوة

هذا الأخير، فإن 65.6 % من نفقات التمويل على البحث العلمي تأتي من القطاع الخاص بينما تساهم الدولة بـ 34.4 % أي تساهم الدولة بالنسبة الأكبر.
التمويل الذي يأتي من الدولة يقدر بحوالي 18% من الميزانية القومية، على سبيل المثال بلغت نفقات الحكومة على التعليم سنة 2000 ثلاثة مليارات و 700 مليون دولار. كما قامت وزارة التربية بدراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد حول المدارس الماليزية والطلاب والتجهيزات والمناهج لجمع المعلومات و تحليلها ومن ثم البناء عليها في وضع خطط وبرامج جديدة. وتتجه ماليزيا حاليا لتعميم مشروع المدرسة الذكية لاستخدام التقنيات الحديثة في جميع المدارس، كما يتم العمل على تحويل المكتبات المدرسية إلى مراكز للتعلم الإلكتروني اعتمادا على الحاسوب.
إجمالي ما أنفقته الحكومة الماليزية على التعليم في عام 1996م بلغ 2.9 مليار دولار بنسبة 21.7% من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ إلى 3.7 مليار دولار عام 2000م بما يعادل نسبة 23.8% من إجمالي النفقات الحكومية. وقد وصلت نسب الإنفاق على التعليم من الميزانية القومية خلال عام 2003 و2004 و2005 إلى 26،19% ، 23،93 % و أخيراً 16،71 % على التوالي[19].
و تضم ماليزيا أكثر من 20 جامعة حكومية و 400 جامعة و معاهد خاصة.
أكثر من 80 % من مجمل سيارات السوق المحلية هي ماليزية الصنع. كما أنها تحتل المرتبة الأولى في صناعة المطاط الطبيعي وتزود أكثر من 200 دولة **وتسيطر ماليزيا على أكثر من 60 بالمائة من سوق القفازات الطبية والصناعية في العالم.** كما أنها من ضمن اكبر 10 دول في العالم التي تصدر المنتجات النسيجية حيث تصدرها بنسبة 2,5 % من ناتج المحلي و عائداتها فاقت 10 مليار رينجت.
فإن الاستثمار الحكومي الكبير في قطاع التعليم قد أسهم كعامل جذب للاستثمارات الأجنبية الباحثة عن العمالة الماهرة. وتماشيا مع التطور الكبير في مجال الاتصالات والمعلومات فقد شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا تمثل في تبني الحكومة خطة اقتصادية للسنوات الخمس المقبلة سميت بالاقتصاد المعرفي أو ما يعرف اختصارا باسم .K-Economy كما سيكون لمشروع المالتيميديا سوبر كوريدور Multimedia Supper Corridor, MSC دور كبير في تحقيق هذه النقلة النوعية المنشودة لأداء الاقتصاد، علاوة على جعل ماليزيا مركزا إقليميا لصناعة المعلومات والإنترنت. [20]

2. الصناعة:

اعتماد رؤية (2020م) كخطة مستقبلية سعت الحكومة إلى تنفيذها، لتصبح ماليزيا في مصاف الدول الصناعية. حيث تم رسم خريطة لمستقبل ماليزيا حُدد فيها الأولويات، والأهداف والنتائج التي يجب الوصول إليها، خلال 10 سنوات. وبعد 20 سنة حتى عام 2020 طبقا لرؤية الدولة.

---

[19] أحمد جميل حمودي، 2009، السياسة التعليمية في ماليزيا، خاص: العراق اليوم، على الانترنت:/https://www.dw.com/ar ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 سبتمبر 2018.
[20] نشرة مال وأعمال، 2018، كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية؟ على الانترنت : http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_24935.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 31 جويلية 2018 ، على الساعة 13 سا و 40 دقيقة.

ولعل أبرز ما يميز النهضة الماليزية تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة؛ والتي أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة يساهم فيها قطاعا الصناعة والخِدمات بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي. واستطاعت هذه النهضة أن تحول ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط والقصدير وغيرهما إلى دولة صناعية متقدمة، وأصبحت معظم السيارات التي توجد بها صناعة ماليزية خالصة، وزاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت واحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا، ما أدى إلى تقوية المركز المالي للدولة ككل.[21]

فقد دخلت ماليزيا في التسعينيات مرحلة صناعية مهمة بتشجيعها للصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصة، وقد كان ذلك بعد أن توافر لديها جيل جديد من العمالة الماهرة المتعلمة، والمدربة بأحدث الوسائل، فأصبح في مقدورها إثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة.

كذلك حيث أنشئ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي 54% من هذه المشاريع، وهذا ما يوضح مدى الاطمئنان المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان والثقة، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46% من هذه المشاريع. واعتمدت الصناعة في ماليزيا على استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية من كل من الولايات المتحدة واليابان على وجه الخصوص. وقد ساعدت هذه الاستثمارات التي أسهمت في نقل التكنولوجيا على تمكين ماليزيا من إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات لتشتمل على الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، بالإضافة إلى منتجات صناعة النسيج. وبهذا سجل القطاع الصناعي نموا كبيرا، حيث ارتفعت حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج القومي من 13.4 % عام 1970 لتصل إلى 34 % عام 1996.

هذا ما جعل ماليزيا في عام 2017 أن تكون ماليزيا ثالث قوة اقتصادية في آسيا بعد الصين، واليابان، وهو ما سمي بخطة (عشرين عشرين)، فبدأ بتنمية الصادرات لإنعاش الاقتصاد.[22]

و تطمح ماليزيا الى تسويق اكثر من 350 منتوج تقني من بينها السيارات الكهربائية، و بناء قاعدة صناعية عسكرية متكاملة بحلول سنة 2050 و تدشين اول طائرة عسكرية بحلول سنة 2030.

حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي من 24% سنة 1960 إلى حوالي 39 % سنة 2017. و الشكل التالي يوضح تطور القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي لماليزيا:

---

[21] سعاد لعماري، 2015، ماليزيا التي رأيت : ابتسامة وتمدن، على الانترنت: https://www.hespress.com/writers/272429.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2018 على الساعة 13 سا و 31 دقيقة.

[22] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=584945

الشكل رقم (3): القيمة المضافة للصناعة (%) من إجمالي الناتج المحلي

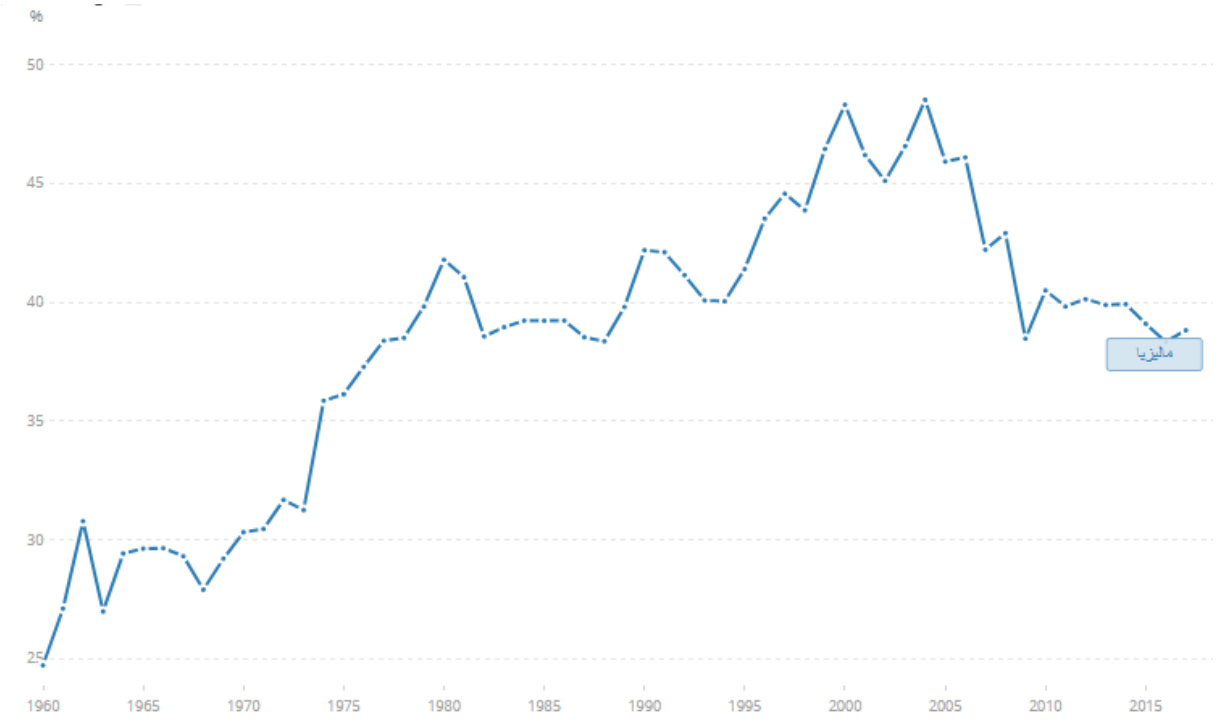

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?locations=MY

3. السياحة:

في قطاع السياحة تم تحديد الدخل المستهدف في عشر سنوات لـ 20 مليار دولار، بدلًامن900 مليون دولاعام1981 لتصل الآن إلى 33 مليار دولار سنويًا. بفضل العديد من الإجراءات لتنشيط السياحة لتصبح ماليزيا (مركزًا عالميًا) للسباقات الدولية في السيارات، والخيول، والألعاب المائية، والعلاج الطبيعي ومحطة عالمية للتسوق.....الخ.

إنَّ البنى التحية و الهياكل القاعدية المنجزة من طرف الحكومة كالجسور، الموانئ، المطارات، الطرقات، تطور وسائل النقل، الإنفاق و كمثال النفق الذكي الذي يستخدم كأهم ممر لتقليل الازدحام المروري و التخلص من الاختناق على مستوى الطرقات و الاكتظاظ و من جهة أخرى يستعمل كمنفذ لمرور المياه في حالة الفيضانات (تطلب إنشاء النفق الذكي الذي يبلغ طوله 9 كلم حوالي 600 مليون دولار ساهمت في انجازه الدولة بقيمة 450 مليون في حين القطاع الخاص بـــ150 مليون)، و يسمح هذا النفق باسترجاع تكلفته على مدة تصل إلى 40 عاما من خلال الرسم على المرور. كما أنَّ الحكومة وجدت أنَّ فقط 11 % من الماليزيين يستعملون النقل العمومي فسارعت إلى وضع حافلات مجانية لرفع معدل المستخدمين للنقل العمومي ليصل إلى 40 % بحلول 2030. وكل هذا يساهم في الجذب السياحي.

و الشكل التالي يوضح تطور عدد الوافدين من السياح إلى ماليزيا من 7 مليون سائح سنة 1995 إلى أكثر من 27 مليون سنة 2017.

شكل رقم (4) السياح الوافدين إلى ماليزيا

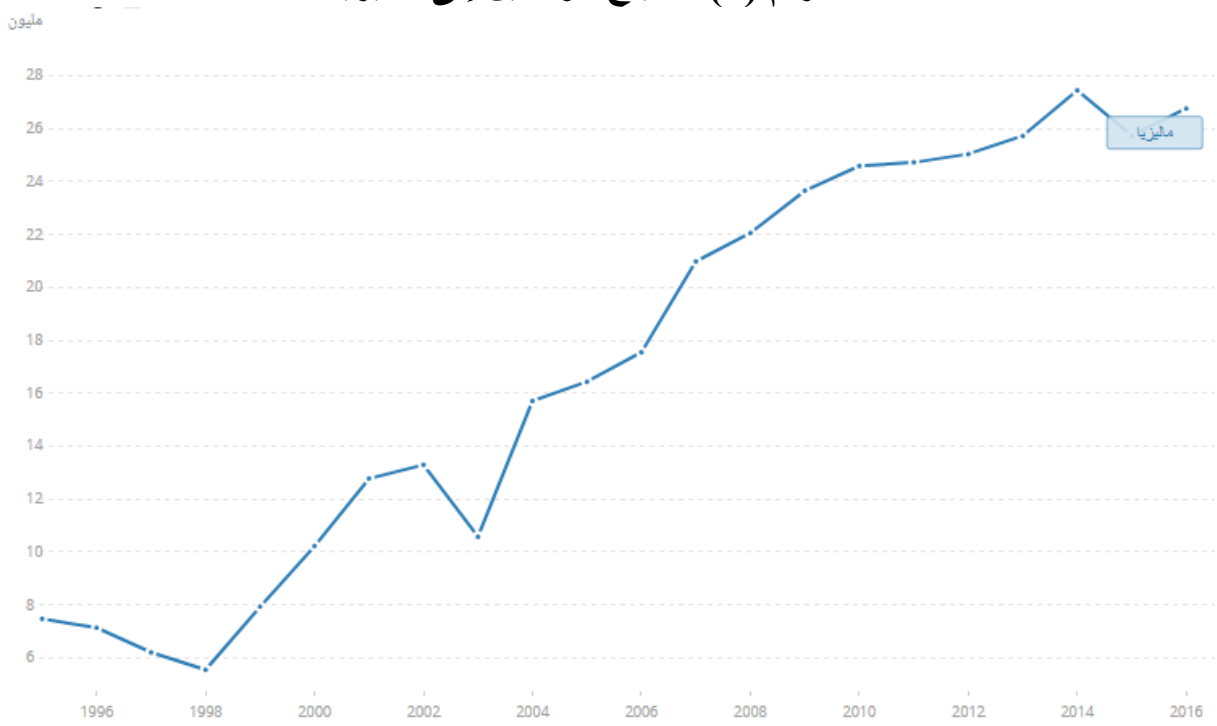

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=MY

4. الزراعة:

وأما عن الأوضاع الزراعية فالزراعة كانت القطاع السائد في البلاد ففي عام 1992 ساهمت بأكثر من ربع دخل مجموع الصادرات أي (16%) من إجمالي الإنتاج المحلي (26%) من مجموع الاستخدام وخلال العام 2005 بلغ نمو القطاع الزراعي معدل 3% سنويا مقارنة بمعدل 2.1% سنويا خلال عام 2000 . حيث تم تخصيص 6 مليار رينقيت ماليزي من طرف الحكومة لتنفيذ البرامج الزراعية ذات القيم المضافة العالية والتجارية لاهتمام بقطاع الزراعة وتم غرس مليون شتلة (نخيل زيت) في أول عامين لتصبح ماليزيا أول دولة منتجة ومصدرة لزيت النخيل في العالم. ترتكز الزراعة في ماليزيا على زيت النخيل والخشب، بالإضافة إلى الكاكاو، حيث لعبت هذه المواد دورا كبيرا في تنويع سلة الصادرات الماليزية. وتعد ماليزيا إحدى الدول القلائل بين دول العالم الثالث التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية على مدى العقود الأربعة الأخيرة. إن ارتفاع الصادرات أدى إلى انتعاش الخدمات التجارية و التي ارتفعت من 11% سنة 1960 إلى أكثر من 25% سنة 2017.

الشكل رقم (5): القيمة التجارة في الخدمات (%) من إجمالي الناتج المحلي

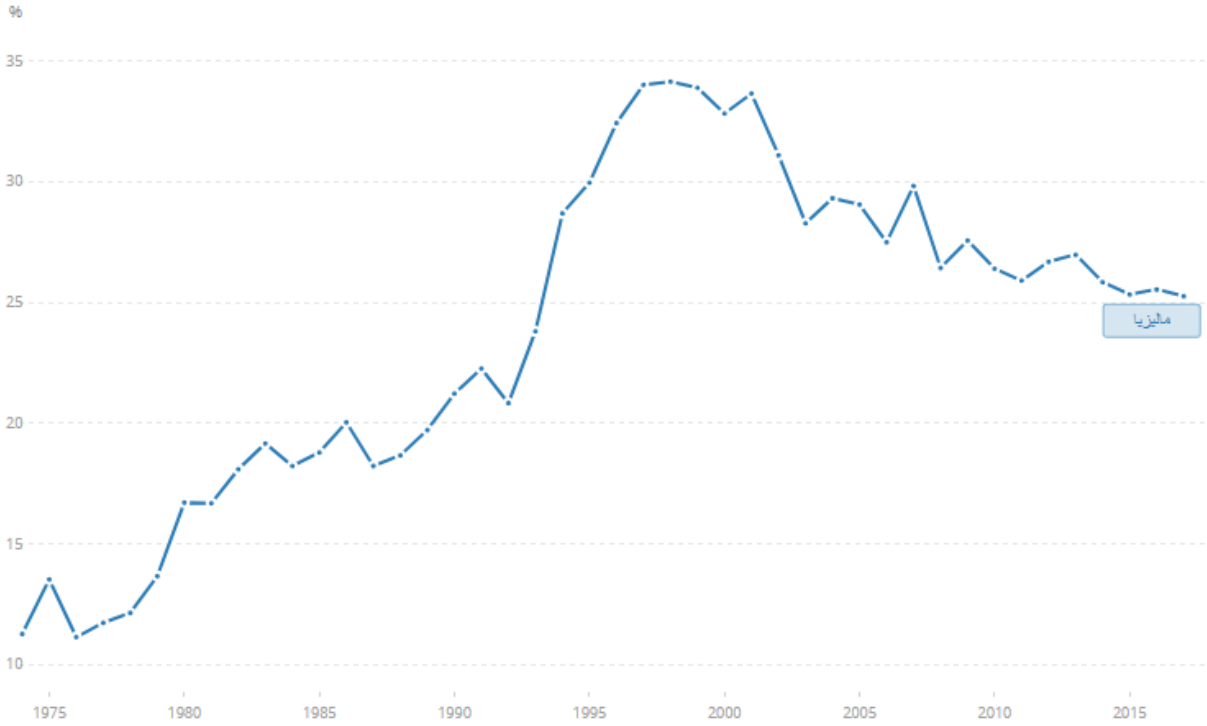

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS?locations=MY

5. الرعاية الاجتماعية:

إنَّ خوصصة العديد من الشركات والمؤسسات الحكومية مع احتفاظ الحكومة بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لتمارس الحكومة دورها في الرقابة والإشراف عليها، ولتقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص قامت الحكومة بمنح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، وتوفير فرص بديلة لهم، مما أحدث نقلة نوعية في الاقتصاد الماليزي. لقد اهتمت ماليزيا بالجانب الاجتماعي للسكان و جعلته نصب عينيها في مختلف الخطط التنموية حيث عملت على توسيع الطبقة المتوسطة واستقرار المجتمع. و الجدول التالي يبين تطور مختلف مؤشرات الاقتصاد الماليزي:

الجدول رقم (2): بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي

المؤشرات	1989	2003	2016
متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)	250	10000	20000
السكان تحت خط الفقر (%)	%73	% 4	% 1
البطالة (%)	% 45	% 8	% 2
الأمية (%)	% 55	% 7	% 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=584945

ونتيجة تدخل الدولة و خطط الحكومة و سياساتها انعكس هذا إيجاباً على التنمية الاقتصادية لماليزيا حيث انخفض أعداد المواطنين ممن هم تحت خط الفقر من 52% في عام 1970 إلى 5% فقط في 2002 ليصل سنة 2016 إلى اقل من 1%، وارتفع متوسط دخل المواطن من

1247 دولارا في عام 1970 إلى 8862 دولارا في عام 2002، ليصل إلى 20000 دولار سنة 2016 وانخفضت البطالة إلى 3% لتصل سنة 2016 إلى 2%. والأشكال التالية توضح تطور متوسط دخل المواطن، انخفاض معدلات البطالة و الفقر:

الشكل رقم (6): تطور متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)

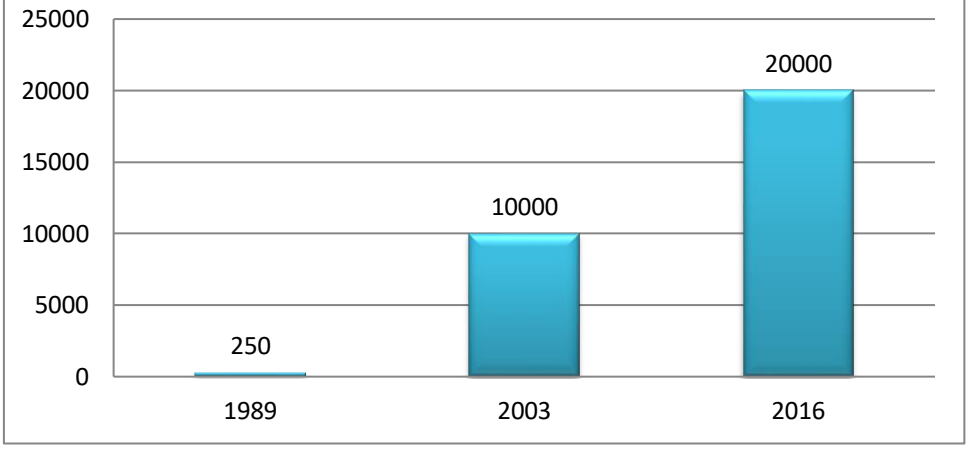

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (2).

الشكل رقم (7): تطور معدلات البطالة

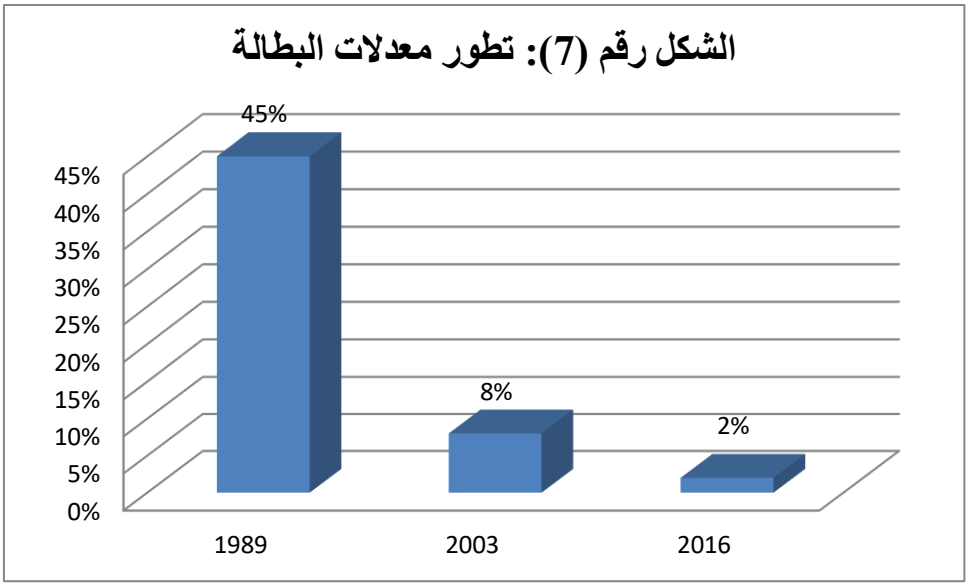

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (2).

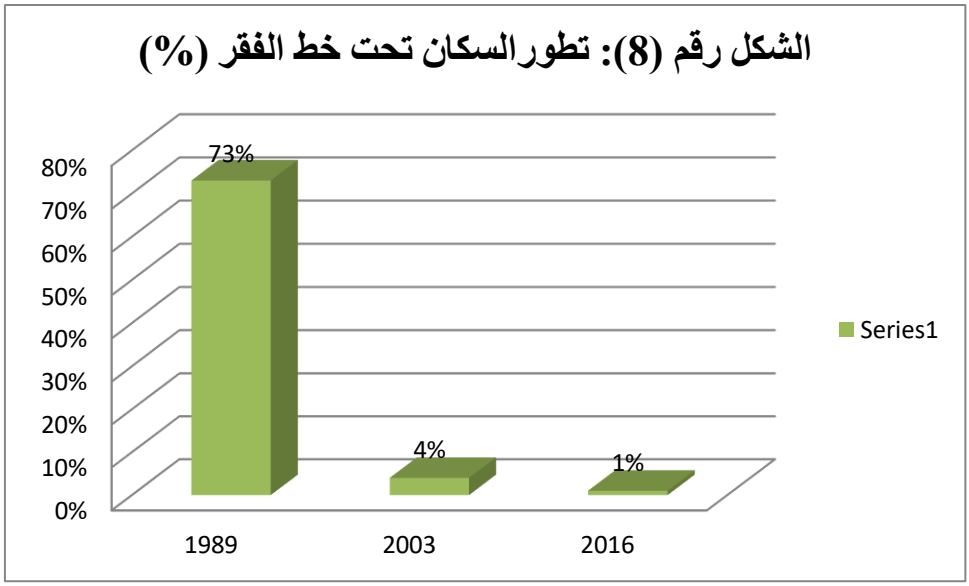

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (2).

وقد كان لهذه المشروعات (15 ألف مشروع صناعي) اثر عظيم ونفع على الشعب الماليزي؛ حيث وفرت مليوني وظيفة للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية إذ أصبح العمال الماليزيين اثر كفاءة وخبرة. أيضًا تحققت في فترة النهضة طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم حكومة كعنصر مهم من عناصر خطة التنموية، واعتمدت ماليزيا على (الاقتصاد المعرفي) وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت.

الخاتمة:

سعى الإنسان خلال القرون الماضية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الرفاهية المادية لتلبية حاجاته، فحقق مستويات عليا من التطور التكنولوجي والمادي، إلا أنه وجد أن التنمية التي سعا إلى تحقيقها بكل الوسائل لن تتحقق إلا بتدخل الدولة من خلال التنظيم و التسيير و الرقابة والجودة والإتقان في العمل الجاد والمحاسبة، والبعد عن الفساد والتدقيق في المسائل التي تهم الأوطان، وعدم فرض الضرائب الكبيرة والشروط التعجيزية تجاه الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضرورة تقديم الحوافز والتسهيلات للاستثمار الأجنبي والمحلي وغيرها من الأمور الأخرى التي تتعلق بجودة التعليم والتدريب والتأهيل، بالإضافة إلى الانفتاح على المعارضة والتشاور معهم تجاه قضايا وطنية لهي أمور مهمة لمعالجة أي تناقضات ربما تحبط من الاستمرار في قضايا التنويع الاقتصادي، والنمو الاقتصادي الذي تستهدفه الدول سنويا.

وعموما يواصل الاقتصاد الماليزي نموه وسط سوق إقليمية وعالمية متقلبة، وفي منطقة يتواجد بها عدد من الدول المنافسة، حيث تحتل المرتبة 18 عالميا من ناحية الاقتصادية بفضل تفوقها في ميدان الصحة وطب، التعليم، السياحة، الصناعة، التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة. حيث اهتمت ماليزيا في خططها التنموية بالتعليم، الصناعة، الرعاية

الصحية و تنمية المناطق النائية. كما أنها حققت نتائج ملموسة في التقليل من التبعية لقطاع النفط بفضل سياسات التنويع حيث انخفضت حصة النفط من الناتج الوطني الخام من 40% سنة 2009 إلى اقل من 14 %سنة 2017.

تتولى سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبناها الدولة تحريك عملية التنمية الاقتصادية وتوجيهها في المجتمع وتنطلق السياسة الاقتصادية في أي مجتمع من مجموعة من المعايير الاقتصادية والأخلاقية والسياسية والتشريعية وتختلف من مجتمع لآخر و هذا ما ركزت عليه ماليزيا.

استطاعت ماليزيا بفضل الخطط الحكومية و القيادة الحكيمة لمهاتير محمد أو، ما يعرف بمحاضر محمد، صانع النهضة الماليزية أن يحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي تقليدي محلي إلى اقتصاد صناعي يعتمد على الاستثمار البشري والصناعات الالكترونية و الاعتماد على الزراعات الإستراتيجية وبالتالي استطاع قطاع العام من خلال خططه الثلاثية منذ منتصف الثمانينيات إلى بداية الألفية الثالثة النهوض بالاقتصاد الماليزي بعدما كانت دولة فقيرة أكثر من نصف شعبها تحت مستوى خط الفقر غارق في الأمية و الجهل إلى اكبر قوة اقتصادية في جنوب شرق أسيا ليحتل المرتبة الثالثة في مجموعة الآسيان، بحيث استطاعت تحقيق التنمية الاقتصادية ووصول إلى التنمية المستدامة بفضل تنفيذ سياسات الحكومية و بالدور الذي لعبته الدولة من خلال حكومتها وبالتالي نقبل الفرضية.

التوصيات:

- ✓ على الحكومة الماليزية الاستمرار في الاستثمار الكثيف في القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالمشاريع الزراعية والصناعية والاهتمام بالصحة والتعليم والبحث العلمي لما له من دور كبير في نمو الاقتصاد الماليزي ورفع مستوى دخل الفرد.
- ✓ إنَّ النهضة والتطور الذي حققته ماليزيا يرجع بالضرورة إلى القيادة الحكيمة لمهاتير محمد من خلال الخطط الثلاثية التي انتهجها لذا فالقطاع العام يلعب دور مهم في نهوض الأمم على خلاف القطاع الخاص الذي يبحث على الربح السريع ولا يولي أي اهتمام لحقوق العمال و لا للبيئة...
- ✓ إن تعظيم دور الدولة التدخلي في السياسات الاقتصادية الماليزية كان له اثر ايجابي وجاء بثماره لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وساهم كذلك في تخفيض مستويا الفقر والبطالة.
- ✓ على الحكومة الماليزية مواصلة السير و الاهتمام بالبعد التنموي والاقتصادي في علاقاتها الخارجية مع دول العالم وخاصة دول جنوب شرق آسيا واليابان وأوروبا والعديد من الاقتصاديات الصاعدة مثل البرازيل والصين وروسيا والهند وجنوب إفريقيا مجموعة البريكست.
- ✓ إن استطاعت ماليزيا، أو ما يطلق عليها يابان العالم الإسلامي، النهوض بنفسها والرقي باقتصادها فانَّ الجزائر قادرة بصورة اكبر صنع المعجزات نظرًا للإمكانيات التي تتمتع بها فهي تتوفر على ثروات أكثر وموارد اكبر لتحقيق التنمية المستدامة.

- ✓ ومن هذا المنطلق فإن الاستفادة من التجربة الماليزية أصبحت مهمة لمختلف دول النامية و السائرة في طريق النمو، خاصة وأن الجزائر تستعين اليوم بتنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بسبب تراجع مداخيل البترول.

المراجع:

1) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية،) ، 2005ط،1.
2) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتجيات التنمية، ط ،2دار هومة، الجزائر ،1997.
3) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ،2000.
4) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ،2006..
5) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتجيات التنمية، ط ،2دار هومة، الجزائر، 1997 .
6) علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية. دراسات في التنمية والتعامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985.
7) رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991
8) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ،2015نيويورك ،2015.
9) صالح صالحي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، يومي 8/7 أبريل 2008، عين مليلة.
10) موسشيت دوجلبس، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة: بياء شايف، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافي، ط1 ،2000 .
11) نعمون وهاب و عناني ساسية، "دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة صندوق الزكاة الجزائري-"، ملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 3 و 4 ديسمبر 2012.
12) سيرج لاتوس، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل، تر.ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ،2007.
13) شنبي صورية، 2017، مفاهيم حول التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
14) حيدر اللواتي، نموذج ماليزيا التنموي، 17 مايو 2017، على الانترنت: https://lusailnews.qa/opinion/17/05/2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 اكتوبر 2018، على الساعة 13 سا.

15) نشرة مال وأعمال، 2018، كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية؟ على الانترنت :
http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_24935.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 31 جويلية 2018 ، على الساعة 13 سا و 40 دقيقة.
16) محمد صادق اسماعيل، 2014، التجربة الماليزية ... مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية، دار النشر العربي للنشر و التوزيع، الطبعة 1، القاهرة، مصر.
17) الحمودي، سعد بن محمد، 2015، الحرية بلا ثوره، دار مدارك للنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
18) أحمد جميل حمودي، 2009، السياسة التعليمية في ماليزيا، خاص: العراق اليوم، على الانترنت:https://www.dw.com/ar/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 سبتمبر 2018.
19) نشرة مال وأعمال، 2018، كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية؟ على الانترنت :
http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_24935.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 31 جويلية 2018 ، على الساعة 13 سا و 40 دقيقة.
20) سعاد لعماري، 2015، ماليزيا التي رأيت : ابتسامة وتمدن، على الانترنت: https://www.hespress.com/writers/272429.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2018 على الساعة 13 سا و 31 دقيقة.
21) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=584945
22) https://data.albankaldawli.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS?locations=MY
23) Research and development expenditure (% of GDP)". World Bank